جمع لونا التزيد علي وزن رطب وهو الكلام المعمي يقال التعزي في كلامه عمي وخفاء من
الالفاظ نحو قولك القابيا ما تقول في اسم علي عاجز ترقي فانقلب فان اعمى هاجزا
اذا عمي ذهبت عينه فتبقي اجزا فاذا ترقيت لرتبة العشرات صارت الالف عشرة
والجيم ثلاثين والزاي سبعين فاذا قلبتها صارت اسم عباد واعلم انه يتعلق بتركة الميت
خمس حقوق مرتبة اولها الحق المتعلق بعين التركة الثاني مؤن التجهيز الموزعة في
فان كان الميت فقيرا تجهيزه علي من عليه نفقته في حال حياته حتي الزوجة
خلافا للاربعة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز في مال نفسها وان كان الزوج غنيا وعللوا
ذلك بانه من توابع النفقة وهي تسقط للاستمتاع وقد ذهب بالموت واذا ذهب
المتبوع ذهب التابع واما عندنا فعلة الزوجية باقية بدليل انه يثبت لها
ويرثها والثالث الديون المرسلة في الذمة والرابع الوصية بالثلث فاذا وفي
الخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط واركان وموانع واسباب
وقد شرع المؤلف في بيان الاسباب والموانع فقال باب اسباب الميراث
قوله باب خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب اسباب الميراث ويجوز ان يكون
منصوبا بفعل محذوف تقديره اقرأ باب اسباب الميراث واصله بوب من بوبت
الدار وابوابها فقلبت الف فاصار باب ومعناه لغة فرجة من سائر
بيت وصل بها من داخل الي خارج وعكسه واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة
دالة علي معان مخصوصة واغا ترجم المؤلفون كتبهم وحجلوها ابوابا وفصولا
اقتداء بالكتاب في كونه مترجما مفصلا سورا لان القاري اذا ختم بابا واخذ
في غيره كان انشطه له وابعث علي الدرس والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر
الكتاب بطوله كما ان المسافر اذا قطع مسافة او فرغ نفسه عنه كان ارتب له
ونشط لسيره الي غيره واغا سميت نحو الدواوين تراجما لانها ترجم
عن ما بعدها الاغا يذكر في الباب شيء عنه الترجمة وتسميته قوله
اسباب الميراث وهو بطلق عندي الارث وهو المقصود بالترجمة وهو
لغة انتقال الشيء من قوم الي قوم اخرين والانتقال اما
حقيقة كانتقال المالك او حكما كالانتقال الي المحل ويطلق عندي
الموروث
وشرعا حق قابل للتجزي يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقرابة
بينهما او نحوها كالزوجية والولاء فقولنا حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة
والقصاص وخرج بقابل للتجزي الولد والولدية علي النكاح اذ يستقلان بالموت لزاله
حق العصوبة علي الترتيب المذكور في بابه ولو كان بعيدا ويقيد بعد الموت من كان
له ذلك الحقوق الثابتة بالشرط ونحوه ويقيد القرابة الوصية علي القول بانها
تملك بالموت وقال التنسوري في شرحه للترتيب وخرج بثبت لمستحقه ما اذا
اعتاض بتحصيل او تقدير استحقاله لموته قبل يكفي استحقاله وارثه بل يستقر الله
كما نقله الرافعي عن الحليمي قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود اي
كالزوجية فانها سبب للارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث
ويلزم من عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع اذ
يلزم من وجوده العدم وخرج الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله
لذاته راجع لهما اي للوجود والعدم فانها سبب من اسباب الارث قام به مانع من
قتل او غيره منع من الارث فالارث نظرا لذات القرابة واغا هو لمعارض طرأ
وقال العلامة الاجهوري علي المختصر واغا قال بالنظر لذاته لانه قد لا يلزم
من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع وتخلف شرط وذلك لا يقدح في
تسميته سببا لانه لو نظر اي ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف كان وجوده
مقتضيا لوجود المسبب هكذا ذكره جمع منهم السنوسي رحمه الله تعالي قوله
فكان ينبغي له لا حاجة الي هذا الاعتراض فانه اذا انزجر لشيء وزاد عليه
ليس معيبا عندهم والعيب العكس ولا فرق بين ان يكون المنزجر المؤلف او
غيره وان كان الاصل مساواة المنزجر للمنزجر وح فلا اعتراض علي المؤلف
حيث نزجر لشيء وزاد عليه قوله ميراث الوراثي الاربعين اذ الورثة
اما غير الاربعين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة عليهم الصلاة و
السلام وكالدواب واما الجن فهم كالادميين قوله ولا ذاته بالنفاق وعلي الخلاف
ان جعل زيادة بيت المالك خاصة قوله كل يقيد برد الورثة اي الارث
كالزوجين لان كل واحد يرث الاخر مالم يمنع مانع وهذا الارث بالقرابة